مؤتمر إدارة وقانونية المياه في نقابة المحامين

نظريان: لحصر مواردنا والحد من هدرها عبر الدراسات والتحديث

شدّد وزير الطاقة والمياه آرتور نظاريان على «ضرورة حصر مواردنا المائية والحد من هدرها عبر دراسة أحواضنا المائية واستغلالها وتحديث منشآتنا وشبكاتنا المائية»، لافتاً إلى أهمية «إدارة توزيعها وترشيد استهلاكها وحمايتها من التلوث وإعادة تدوير المستعمل منها للاستعمالات الصناعية والزراعية كافة وتحصيناً لأمننا المائي الحيوي».

كلام نظريان جاء خلال افتتاح مؤتمر «قطاع المياه في لبنان إدارة الطلب والإطار القانوني» أمس، من تنظيم لجنة الطاقة والمياه في نقابة المحامين، بالتعاون مع الشبكة المتوسطية للأحواض المائية، في حضور رئيس لجنة الأشغال النيابية والطاقة والمياه النائب محمد قباني، والمدير العام للموارد المائية والكهربائية فادي قمير، والمدعي العام لديوان المحاسبة القاضي فوزي خميس، ونقيب المحامين في بيروت جورج جريج، رئيس لجنة الطاقة والمياه في نقابة المحامين طوني عيسى.

وأضاف نظريان: «يتمتع لبنان بمنسوب متساقطات يفوق أربعة أضعاف حاجاته الإجمالية، ومع ذلك ما زال المواطن يعاني مشاكل شح المياه، بينما صرفت المليارات في العقدين الأخيرين عبر المجالس والصناديق والمؤسسات على المنشآت والشبكات من دون خطة شاملة تأخذ في الاعتبار والحسبان الدورة المائية كاملة ابتداء من المتساقطات وحتى المياه الآسنة المدورة».

في هذا السياق، أشار نظريان إلى أنّه «كان لا بد لوزارة الطاقة والمياه من إعداد استراتيجيات وطنية شاملة لقطاعي المياه والصرف الصحي حازت موافقة مجلس الوزراء بموجب القرارين الرقم 2 تاريخ 2012/3/9 والرقم 35 تاريخ 2012/10/17».

وتابع: «تماشياً مع هذه الاستراتيجيات التي باتت ملزمة لكل الإدارات والوزارات المعنية والحكومات المقبلة، كان لا بد من تحديث الإطار القانوني الذي يرعى قطاع المياه واستكمال ما كانت قد بدأته الوزارة».

ولفت نظريان إلى أنّ «الوزارة تنظّم حالياً، ورشة عمل حول فوائد اتفاق UNECE Water Convention، بشأن حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، لمعرفة القيمة المضافة لهذا الاتفاق مقارنة باتفاق الأمم المتحدة لعام 1997 تمهيداً لتصديقه، وذلك في 4 و5 شباط المقبل في مبنى رئاسة مجلس الوزراء. وأغتنم هذه الفرصة لدعوتكم إلى حضورها».

معالجة موضوع مياه الأنهر الدولية غير الملاحية يتطلّب إدارة ومعرفة متخصصة

جريج

واعتبر جريج أنّ «الثروة المائية التي لطالما تغنينا بغناها في لبنان تحوّلت ندرة وشحاً وتقنيناً»، لافتاً إلى أنّ «الثروة كانت بفضل ربي والطبيعة، والشح جاء بفضل ما جنت أيديهم. نعم بفضل ما جنت يد كل مسؤول لم يعرف أن يحافظ على قطرة الماء شتاء».

وأشار جريج إلى أنّ «نقدنا بناء، انتقادنا لا يلغي الإنجازات والمشاريع التي تقدم بها عدد من الوزراء والنواب والمدراء وأهل الاختصاص»، لافتاً إلى أنّ «عجلة الدولة لا تسير وفق المرسوم لها علماً وعملاً. أفهم التصحر والانخفاض ونزاعات الجغرافيا السياسية والغطرسة «الإسرائيلية» في كلّ شيء، لكن ما لا أفهمه هو التعامل بخفة مع هذه العوامل الخطيرة، على رغم صدور قانون تنظيم قطاع المياه الرقم 221/2000 المصحح والمعدل».

وأضاف: «ينصّ القانون في المادة الأولى منه على أنّ حماية المورد الطبيعي للمياه وتنميته يندرجان في إطار المحافظة على البيئة وتوازنات الطبيعة، ومن صلب المنفعة العامة. فأين الأداء العملي من هذا النص الذي بقي في الإطار النظري البحت؟».

وتابع جريج: «وهل يعمل بمندرجات قانون تنظيم قطاع المياه لدى البحث في تراخيص المناجم والمقالع من حيث تأثيرها في الموارد المائية؟ وأي قطاع ينمو في لبنان بشكل طبيعي؟»، مضيفاً: «أننا نعيش التقنين العام»، مشيراً إلى أنّ «الشعب اللبناني يعيش إما بفاتورتين، أو بفاتورة عالية. فإلى متى السكوت؟».

قمير

أما قمير، فشدّد على أنّ المحافظة على الثروة المائية لا تكون بإقامة المشاريع المائية فقط، وإنّما أيضاً وبالأهمية نفسها، بالتشريعات القانونية التي توافّر لها الحماية اللازمة، ولا سيّما بالنسبة إلى المياه الدولية. لذلك فإنّ معالجة موضوع المياه في لبنان تتطلب جرأة ومعرفة وشفافية».

وأضاف: «جرأة على صعيد مد اليد إلى أهم صرح قانوني في لبنان، ألا وهو نقابة المحامين للتعاون والشراكة في إنجاز التشريعات العائدة لموضوع المياه وخير دليل على ذلك هذا المؤتمر».

وتابع: «جرأة أيضاً على صعيد التوجه إلى المحافل الدولية كال OIE و RIOB الشبكة العالمية لإدارة الأحواض المائية بغية إدارة الموارد المائية على مستوى الأحواض (pacte de l'eau) وللمساعدة التقنية والمالية لإنجاز مشاريع تعود بالفائدة على هذا الوطن الحبيب كمشروع إنشاء مركز إقليمي معلوماتي للتدرب على علوم المياه في لبنان (CIFME)».

وأضاف قمير: «أما في ما يعود للمعرفة، فالأمر يتطلّب معرفة ما هو مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه؟ كيف جرى الانتقال من الإدارة الجزئية إلى الإدارة المتكاملة؟»، مشيراً إلى أنه «هناك أيضاً النمذجة المائية، والقوانين، والشراكة مع القطاع الخاص».

وتابع: «إنّ معالجة موضوع مياه الأنهر الدولية غير الملاحية تستند إلى اتفاق الأمم المتحدة للأحواض المائية الدولية المشتركة للأغراض غير الملاحية لعام 1997 المصادق عليها من قبل مجلس النواب اللبناني، الأمر الذي يتطلّب إدارة ومعرفة متخصصة وإلماماً بالقوانين الدولية للمحافظة على المياه المشتركة».

عيسى

ولفت عيسى إلى أنّ «أزمة المياه في لبنان لا تكمن في غياب الموارد المائية، أو حتى في الخطط العلمية والعملية لإدارة هذه الأزمة والتعامل معها»، مشيراً إلى «المعوقات الإدارية والسياسية المختلفة التي تحد من قدرة القيمين على هذا الملف في الدولة على تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة لإدارة الطلب على المياه».

وأضاف: «في موازاة ذلك، تدور مناقشة واسعة حول مدى ملاءمة الإطار القانوني الحالي لإدارة ملف الموارد المائية في لبنان على رغم صدور قانون تنظيم قطاع المياه في لبنان (قانون المياه)، حيث تزداد الدعوات لتعديله أو استكماله وذلك من قبل أطراف عدة في القطاعين العام والخاص».

وتابع عيسى: «ضمن هذا السياق، يأتي هذا المؤتمر حول «قطاع المياه في لبنان: إدارة الطلب والإطار القانوني» ليفتح ملف المياه في لبنان، ويستعرض أبرز التحديات والإشكاليات التي يثيرها، ويصوغ التوصيات اللازمة التي من شأنها أن تساهم في انتظام هذا الملف، وتذليل المعوقات التي حدّت ولا تزال تحدّ من مساره الصحيح، توصلاً إلى تفعيل الإدارة المتكاملة لمصادر المياه وزيادة الوعي بالمشاكل المتعلقة بالمياه الوطنية وإرساء مفهوم ثقافة المياه».

قباني

من جهة أخرى، أشار النائب قباني إلى أنّ «قطاع المياه مثل سائر القطاعات الأساسية في لبنان يواجه مشكلة أساسية، وهي غياب التخطيط والمخططات التوجيهية»، مضيفاً أنّ «المخطط التوجيهي العام يجب أن يشمل: الوضع الحالي للمصادر المائية وتوزعها الجغرافي الفعلي، مختلف قطاعات الاستهلاك الحالية وتوزعها الجغرافي الفعلي».

وتابع: «إنّ الحكومة تعد وتباشر تنفيذ مشاريع مكلفة خاصة السدود قبل إعداد المخطط التوجيهي»، مشيراً إلى أنّ «بعضها ضروري والآخر غير ضروري ومخالف للقوانين ولا دراسة للأثر البيئي للسد».

وأضاف قباني: «في حين أننا نعطي أهمية كبيرة لاستكمال مشاريع الليطاني وكذلك سد بسري الذي وُقّع أمس اتفاق تمويله، فإننا نرى أنّ سد جنة مخالف للقانون وللمعايير الهندسية والبيئية».

ودعا قباني «نقابة المحامين في بيروت ومعها أيضاً نقابة طرابلس إلى أن تشكل قوة ضغط باتجاه احترام القوانين من قبل القضاء أولاً والإدارة ثانياً»، مذكّراً بأنّ «دولة رئيس مجلس النواب ألّف لجنة لمتابعة تنفيذ القوانين. ونحن أمام العديد من القوانين الصادرة منذ 15 سنة ولم تنفذ حتى الآن وهو أمر مستهجن ومرفوض».

أسعار النفط ترتفع بعد وفاة الملك السعودي

ارتفعت أسعار النفط أمس بعد ورود نبأ وفاة الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، ولا يتوقع الخبراء تغييراً في سياسة السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم بعد رحيل عاهلها.

وبحلول الساعة 15:18 بتوقيت موسكو ارتفعت العقود الآجلة لخام «برنت» تسليم 15 آذار المقبل بنسبة 2.10 في المئة ما يعادل 1.02 دولار إلى 49.54 دولار للبرميل، كما ارتفعت العقود الآجلة للخام الأميركي الخفيف تسليم 15 آذار المقبل بنسبة 0.91 في المئة ما يعادل 42 سنتا إلى 46.73 دولار للبرميل.

ويرى خبراء أميركيون أنّ سياسة السعودية لن تتغير بعد وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز، وأشار أستاذ التاريخ في جامعة سان فرانسيسكو مازيار بهروز، إلى أنّ السياسة السعودية الخارجية والداخلية هي نتيجة توصل الطبقة الحاكمة في المملكة إلى حل وسط، على رغم أنّ نظام الحكم في السعودية هو الملكية المطلقة.

الذهب يتراجع إلى 1296 دولاراً مع صعود النفط

نزل سعر الذهب عن 1300 دولار للأوقية (الأونصة) أمس، متراجعاً من أعلى مستوياته في خمسة أشهر مع صعود الدولار بعد تدشين البنك المركزي الأوروبي برنامجاً لشراء سندات بمليارات اليورو بهدف إنعاش اقتصاد منطقة اليورو.

وقفز المعدن الأصفر – الذي يعتبر أداة تحوط من التضخم – يوم الخميس بعد أن تعهد المركزي الأوروبي بإنفاق أكثر من تريليون يورو لإنعاش النمو وتفادي انكماش الأسعار.

وبدّد الذهب بعد ذلك بعضاً من هذه المكاسب في وقت لامس فيه اليورو أدنى مستوى له في 11 سنة أمام الدولار ووجد المعدن صعوبة في البقاء فوق المستوى النفسي 1300 دولار.

وتراجع سعر الذهب في المعاملات الفورية 0.4 في المئة إلى 1296.40 دولار للأوقية بحلول الساعة 07:11 بتوقيت غرينتش بعد أن بلغ أعلى مستوى له في الجلسة عند 1302.50 دولار للأوقية.

وسجل المعدن أعلى مستوى له منذ 15 آب، يوم الخميس حين بلغ 1306.20 دولار للأوقية، ولا يزال يتجه نحو تحقيق ثالث مكاسبه الأسبوعية على التوالي.

وارتفع الدولار 0.3 في المئة أمام سلة من العملات وهو ما يزيد تكلفة الذهب المقوم بالعملة الأميركية على حائزي العملات الأخرى.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى انخفض سعر الفضة 0.16 في المئة إلى 18.26 دولار للأوقية.

وتراجع سعر البلاتين 0.25 في المئة إلى 1274.55 دولار للأوقية، بينما نزل البلاديوم 0.80 في المئة إلى 765.72 دولار للأوقية.

الروبل يرتفع إلى 64.11 إثر قرار المركزي الأوروبي

ارتفع سعر صرف الروبل أمس، على خلفية ارتفاع أسعار النفط وبانتظار الإقبال على الأصول الخطرة بعد قرار المركزي الأوروبي شراء سندات حكومية في محاولة لإنعاش اقتصاد منطقة اليورو.

وكان سعر العقود الآجلة لخام «برنت» تسليم 15 آذار صعد بحلول الساعة 14:53 بتوقيت موسكو، مقدار 1.06 دولار إلى مستوى 49.58 دولار للبرميل، في حين وافق البنك المركزي الأوروبي أول من أمس الخميس على إطلاق برنامج للتيسير الكمي يطبع بموجبه نقوداً لشراء سندات سيادية بنحو 60 مليار يورو ابتداءً من آذار وحتى نهاية أيلول من العام المقبل.

وبحلول الساعة 15:00 بتوقيت موسكو، ارتفع سعر صرف الروبل أمام الدولار في التعاملات الآنية لبورصة موسكو للأوراق المالية أمس مقدار 54 كوبيكا (الروبل= 100 كوبيك) إلى 64.11 روبل للدولار الواحد، أما أمام اليورو فقفز سعر صرف الروبل بشكل ملحوظ مقدار 3.45 روبل ليصل إلى 71.75 روبل لليورو الواحد.

وخفّض البنك المركزي الروسي سعر صرف الدولار واليورو الرسمي في أيام عطلة نهاية الأسبوع ويوم الاثنين المقبل.

وحدّد سعر صرف الدولار عند 63.39 روبل منخفضاً مقارنة بالسعر الرسمي ليوم الجمعة بمقدار 2.00 روبل، كما حدد سعر صرف اليورو عند مستوى 71.90 منخفضاً بمقدار 3.86 روبل عن السعر الرسمي ليوم أمس.

العملات

حافظ الدولار الأميركي في سوق بيروت المالية على استقراره، وأقفل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقاً لنشرة مديرية القطع والعمليات في مصرف لبنان.

العملة	بالدولار		بالليرة اللبنانية	
	شراء	مبيع	شراء	مبيع
اليورو	1.1232	1.1235	1686.2	1700.83
الليرة السورية	185.15	186.27	8.08	8.15
الدينار الاردني	0.7075	0.7095	2118.56	2136.91
الدينار العراقي	1162.00	1164.00	1.29	1.30
الريال السعودي	3.75	3.7503	400.26	403.72
الدينار الكويتي	0.2852	0.2857	5257.44	5302.98
الدرهم الاماراتي	3.6729	3.6413	408.66	412.20
الريال القطري	3.6406	3.64013	412.25	415.82
الجنيه المصري	6.9414	6.9415	216.24	218.11
الليرة التركية	1.8132	1.8144	827.54	834.71
الفرنك السويسري	1.5143	1.5144	2273.11	2292.80
الجنية الاسترليني	1.4976	1.4680	2248.20	2267.67
الالف ين ياباني	118.45	118.48	12.67	12.78
الدولار الكندي	1.0163	1.0167	1476.64	1489.42
الدولار الاسترالي	1.0407	1.0409	1562.24	1575.77
الالف فرنك افريقي	511.99	514.69	2.92	2.95

اليورو يهبط دون 1.13 دولار لأدنى مستوى في 11 سنة

نزل اليورو إلى أدنى مستوياته في 11 سنة دون 1.13 دولار أمس، بعد يوم من إعلان البنك المركزي الأوروبي خطة لضخ أكثر من تريليون يورو في اقتصاد منطقة اليورو المتعثر وقبل يومين من إجراء انتخابات مبكرة في اليونان.

وهبط اليورو أكثر من 2 في المئة في مقابل الدولار يوم الخميس، مسجلاً أكبر خسائره اليومية في أكثر من ثلاث سنوات بعدما قال المركزي الأوروبي إنه سيشتري سندات حكومية اعتباراً من آذار وحتى أيلول 2016 لإنعاش الاقتصاد والحيلولة دون حدوث انكماش للأسعار.

وتراجعت العملة الأوروبية الموحدة إلى 1.1258 دولار في بداية التعاملات الأوروبية أمس، مسجلة أدنى مستوياتها منذ أيلول 2003 ومنخفضة 0.7 في المئة عن مستواها يوم الخميس.

وفتح البنك المركزي الأوروبي الباب أمام احتمال استمرار شراء السندات بعد أيلول 2016 وهو ما قال متعاملون إنه قد يواصل الضغط على اليورو.

وانخفض اليورو إلى أدنى مستوياته في سبع سنوات أمام الجنيه الاسترليني أمس، متراجعاً 0.6 في المئة إلى 75.19 بنس.

وهبطت العملة الموحدة أكثر من واحد في المئة أمام الين لتصل إلى أقل مستوى لها في 14 شهراً عند 133.205 ين.

وأظهرت بيانات أمس، أنّ اقتصاد منطقة اليورو بدأ عام 2015 بأداء أفضل من المتوقع لكن هذه البيانات لم تخفف الضغط على اليورو.

خبراء يتوقعون تباطؤ نمو اقتصادات دول الخليج النفطية

أظهر استطلاع لـ«رويترز» أنّ هبوط أسعار النفط سيؤدي إلى تباطؤ النمو في معظم الاقتصادات الخليجية هذا العام، لكن الإنفاق الحكومي الضخم والنشاط القوي للقطاع الخاص سيحولان دون حدوث هبوط حاد. وأجري المسح الذي شمل 17 خبيراً اقتصادياً على مدى الأسبوعين الأخيرين، وهو الأول من نوعه منذ هبوط أسعار النفط العالمية إلى أدنى مستوياتها في نحو ست سنوات، ما قلص إيرادات صادرات الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي الست، بحسب «رويترز».

وحينما نشرت نتائج المسح السابق في أيلول الماضي كان سعر خام القياس العالمي مزيج برنت يبلغ 97 دولاراً للبرميل، لكنه يبلغ الآن نحو 49 دولاراً.

وبناء على ذلك، فإن من المتوقع أن تتراجع إيرادات الصادرات النفطية السعودية في 2015 إلى 213 مليار دولار، انخفاضاً مما توقعه مسح أيلول عند 290 مليار دولار. لكن المسح الأخير أظهر أن المحللين يعتقدون أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي ستستخدم احتياطاتها المالية الضخمة، التي راكمتها في الأعوام الماضية، للحفاظ على مستويات الإنفاق الحكومي المرتفعة، وهو ما يضمن نمواً اقتصادياً قوياً على الأقل حتى 2016.

ومن المتوقع أيضاً، أن تُوازن قوة إنفاق المستهلكين واستثمارات القطاع الخاص، بدعم من النمو السكاني، أي تباطؤ في القطاع النفطي في هذه الدول، ولو جزئياً على الأقل.

ومن المنتظر الآن، أن تحقق السعودية، أكبر اقتصاد خليجي، نمواً قدره 3.2 في المئة هذا العام بحسب متوسط توقعات المحللين، انخفاضاً من نمو متوقع قدره 3.95 في المئة في 2014. وتوقع مسح أيلول نمواً يبلغ 4.3 في المئة في 2015. وتوقع المحللون أيضاً نمواً قدره 3.2 في المئة في 2016.

وقال سايمون وليامز، كبير الخبراء الاقتصاديين المختصين بشؤون المنطقة لدى بنك «إتش. إس.بي.سي»، إن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تراجعاً كبيراً في آفاقها الاقتصادية لكن ديونها المنخفضة للغاية ستساعدها في التكيف مع نزول أسعار النفط.

وأضاف في تقرير: «يبدو أن منتجي الطاقة في الشرق الأوسط... أقل تعرضاً لتراجع حاد في دخل النفط مقارنة بما حدث حينما انهارت أسعار الخام في 2008».

ومن المتوقع أن تحقق الإمارات العربية المتحدة نمواً قدره 3.8 في المئة في 2015، انخفاضاً مما توقعه مسح أيلول عند 4.5 في المئة. وتشير التقديرات إلى نمو يبلغ 4.3 في المئة في 2014. وتضم دولة الإمارات اقتصاد دبي المتنوع الذي يعتمد على مجالات مثل السياحة والتجارة بدلاً من النفط. ومن المتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطر إلى 6.5 في المئة هذا العام، وأن يحافظ على المستوى نفسه في 2016، مع زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية الكبيرة. وتحصل قطر على كثير من إيراداتها من الغاز الطبيعي، الذي لا ترتبط أسعاره ارتباطاً يذكر بالنفط. ويقدر النمو في العام الماضي بستة في المئة.

وبالنسبة إلى سلطنة عمان والبحرين، الدولتين الأصغر حجماً والأضعف مالياً بين دول مجلس التعاون الخليجي، توقع المسح أن تواصلا النمو القوي في العامين المقبلين.

ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان 3.05 في المئة هذا العام و3.2 في المئة في 2016 وفي البحرين 3.2 وثلاثة في المئة على الترتيب.

نشاطات

● عقد وزير المال علي حسن خليل أمس، اجتماعاً مع المجلس الأعلى للجمارك، جرى خلاله عرض شامل ومفصّل لواقع الجمارك وبعض المشاكل التي تواجها لناحية ضبط المرافئ والمطار والمعابر الأخرى، وأثر ذلك في واردات الدولة.

واتفق على اقتراحات تتعلق بكل ما من شأنه ضبط العمل وتطويره وضبط الهدر، مع تحديد مهل زمنية محددة لذلك، ليصار إلى وضع خطة إنقاذية تأخذ طريقها إلى التنفيذ في السرعة الممكنة.

واتفق على جملة من الاقتراحات والمعايير العملية التي تنظم عملية الفرز بين المسارين الأخضر والأحمر، من خلال إدخال عناصر إضافية أكثر دقة قادرة على التقييم بشكل فاعل، وعلى تقليص دور العنصر البشري في التدخل بهذه العملية، وخصوصاً مع الدور المنوط باللجنة الجديدة التي شكلت لهذه الغاية.

واتفق أيضاً على تفعيل عمل الرقابة اللاحقة التي تشكل أساساً في العمل المرتبط بمتابعة أعمال التهريب.

أطلق وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر أمس، الموقع الالكتروني الخاص بالمديرية العامة للطيران المدني على العنوان www.dgca.gov.lb، في حضور المدير العام للطيران المدني دانيال الهيبي ومدير المطارات المهندس سمير فقيه ورئيسة النشرة الإعلامية في الموقع الالكتروني مايا صفا.

ويتضمّن الموقع معلومات وتوجيهات وإرشادات وبيانات رسمية صادرة عن المديرية العامة للطيران المدني والتي تهم شركات الطيران والمواطنين ووسائل الإعلام على حد سواء، فضلاً عن مواضيع ومقابلات حصرية إضافة إلى نشاطات المديرية العامة وعمل المصالح والخدمات التي يقدمها المطار.

● استقبل ظهر أمس وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم رئيس غرفة التجارة الاسترالية – اللبنانية المحامي فادي الزوقي الذي قال بعد الاجتماع: «إنّ البحث تناول طاقة الانتشار اللبناني الاقتصادية وكيفية الاستفادة منها، وتحدثنا أيضاً في موضوع غرفة التجارية اللبنانية –الأسترالية خصوصاً أن وفداً منها سيزور لبنان في آذار المقبل».

وأضاف الزوقي: «أبلغنا معاليه أنّ هناك مؤتمراً تجارياً عالمياً سيعقد في استراليا بمشاركة وحضور المغتربين اللبنانيين، وتمنينا منه ،ن يرعى المؤتمر العالمي للمغتربين اللبنانيين في أوستراليا».

وتمنى المحامي الزوقي على الإعلام لعب دور إيجابي في ترميم الاقتصاد والابتعاد من الأمور العسكرية التي تسبب الخوف وعدم الثقة عند المغتربين اللبنانيين.

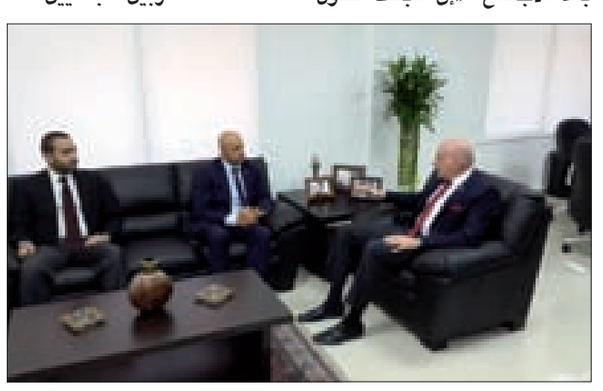

حكيم مستقبلاً رئيس الزوقي

الأمين العام لـ«أوبك»: أسعار النفط لن تهبط إلى 20 دولاراً

أشار الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» عبد الله البدري في مقابلة مع وكالة بلومبرج للأنباء، إلى أنّ «أسعار الخام لن تهبط إلى 20 أو 25 دولاراً للبرميل».

ونقلت بلومبرج عن البدري قوله: «السعر لن يهبط إلى 20 أو 25 دولاراً، أعتقد أنّ السعر سيبقى على ما هو عليه الآن».

ولفت البدري إلى أنّه «ينبغي على المنتجين من خارج أوبك أن يخفضوا إنتاجهم أولاً للتخلص من الفائض العالمي».

وكانت أوبك قررت في اجتماعها في تشرين الثاني عدم خفض الإنتاج في قرار ساهم في تفاقم هبوط أسعار النفط.

وجرى تداول النفط يوم الأربعاء دون 50 دولاراً للبرميل منخفضاً حوالى 60 في المئة منذ حزيران، بحسب «رويترز».

حركة مرفأ بيروت

رست أمس داخل أحواض مرفأ بيروت 12 باخرة منها 6 بواخر جديدة حملت 62478 طناً، فيما غادرت 8 بواخر وينتظر وصول 9 بواخر بحسب لائحة الغرفة الدولية للملاحة في بيروت.

البواخر التي غادرت:

سكيف، سي اكسبلورير، ياماك جونيور، ايما أ، يوني فينيكس، ام اس سي غايا، بولوكس، تمارا.